مظاهر الفوضى في المجتمع العراقي رؤية سوسيو _ انثروبولوجية

أ.م.د.عبدالله صالح علي خلف
جامعة تكريت / كلية الآداب

المقدمة:

من يتتبع مسيرة حياة وتاريخ المجتمع العراقي قد تنتابهُ الشكوك حول تعرضهِ لازماتٍ وكوارثٍ ربما تكون قد نسفت الكثير من أساساتهِ، لان هذا المجتمع لهُ أرثهُ وتأريخهُ ورجالاتهُ وخيراتهُ، التي ربما من غير الممكن أن تعصف بهذا الكم الهائل من المخزون القيمي والمادي أية أزمة أو عاصفة،فلم تمر مدة عليه إلا ونالت من هذا المجتمع أزماتٌ تلو الأخرى سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، جعلت من المجتمع العراقي مجتمعاً فوضوياً وغير مستقر في بعض حالاتهِ ويعيش فراغاً امنياًودوراناً مفرغاً ربما يجعله غير قادر على المطاولة والوثوب والاستقرار من جديد(١).

ان توالي هذه الاحداث جعلت من المجتمع العراقي يعيش حالة من الفوضى واللاأمن، بالرغم من اهمية وضرورة توفر حالة الاستقرار والامن الذيتزامن وجوده واهميتهمع وجود الإنسان على وجه الأرض، فقد دعا إبراهيم (عليه السلام) ربه كما جاء في القران الكريم فقال:(رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آَمِنًا) (سورة ابراهيم: الآية ٣٥) والبلد هنا كناية عن المجتمع وليس عن الفرد، فالحاجة إلى الأمن قديمة، لكن التعامل العلمي مع مفهوم الأمن جديدة.

إن مفهوم الأمن الاجتماعي يكاد" وبعد إهمال طويل" يحظى بنفس الدرجة من الاهتمام التي حظيت بها مفاهيم ذات صلة به، كالأمن القومي، والأمن الغذائي، والأمن العسكري والسياسي. وحقيقة الأمر أن مفهوم الأمن الاجتماعي يمتاز بشموليته، وتعدد أوجهه، وتداخل متغيراته، إلى حد يمكن معه القول، إن أي وجه من وجوه الأمن في مجتمع معين، لا ينفك ولا ينفصل، في نهاية الأمر عن أمن المجتمع بمعناه العام.

إن هذا المفهوم يمكن استخدامه من زاوية تنموية اقتصادية، فيعد الأمن الاجتماعي أحد ثمارها، حيث تنمو مدخلات الأفراد وتتحسن أوضاعهم المعاشية ويعد مفهوم التأمينات الاجتماعية أحد المصادر المهمة التي تؤمن للمواطن وضعا يشعر فيه بالاطمئنان على مستقبله ومستقبل

أسرته، كما أنه من الممكن تناول المفهوم من زاوية البحث في حالات الفوضىوالجريمة والسلوك المنحرف، وفي حالات الصراع الطبقي والعنصري والديني، وقد يتناوله من جانب المحاولات المنظمة التي تقوم بها جماعات معينة لتشويه ثقافة مجتمع ما وغرس قيم غريبة فيه.

تدور الدراسة حول موضوع الامن واللاأمن، إذ تمثل الاولى نقيض الفوضى، والثانية مرادفه لها، هذا فقد اشتملت الدراسة على اشكالية مظاهر الفوضى في المجتمع العراقي، مع تعريفات الفوضى والامن الاجتماعي منتهية الى ما آلت اليه تلك الظاهرة من واقع حال مرير للمجتمع العراقي.

المبحث الأول:

مشكلة الدراسة:

لعل وجود مجتمع كالمجتمع العراقي الذي استقرت صورته الآنية على مشهدٍ مرعب وغامض المستقبل نتيجة مخاضات عسيرة تعرض لها أحالته ربما إلى بقايا مجتمع، يدعونا للبحث في سيرة هذا المجتمع مع محاولة التنقيب عن العوامل التي ساهمت في وصوله إلى هذا الوضع الفوضوي .

ان ظاهرة الفوضى او ما اصطلحناه بتسمية (اللاأمن) هي ظاهرة سلبية لها اضرارها ونتائجها السلبية على المجتمع، ولما كان المجتمع العراقي وما يزال يمر بانقلابات وهزات سياسية متكررة، فالسلوك الفوضوي اصبح ملازما لها، لذلك اصبحت مشكلة يعاني منها المجتمع العراقي وتحتاج الى دراسة موضوعية للاطلاع على بعض ملامح او اسباب هذا السلوك، فكلمة (الفوضى) هي كلمة يتناولها الشخص العامي والمثقف ولها دلالات ذات معان عميقة للسلوك الانساني وللأحداث السياسية والاجتماعية في المجتمع.

عانى المجتمع العراقي ويلات الحروب التي كان يدخلها وما تركته هذه الحروب من ازمات اقتصادية واجتماعية وثقافية ونفسية كان تأثيرها واضحاً في شخصية الفرد العراقي من خلال السلوك الذي يسلكه ولاسيما ان القانون وسلطة الدولة قد ضعفت هيمنتها مما مهد الطرق أمام ضعاف النفوس الى استغلال الفوضى والعبث بأمن واستقرار المجتمع، اذ خلصت مشكلة الدراسة الى عددٍ من التساؤلات وهي:

١. هل أن هذه الظاهرة وليدة الحاضر أم أنها تمتد إلى سلسلة حياة المجتمع العراقي الماضية؟

٢. ما أسباب هذه الظاهرة التي تُرجمت إلى صورة المجتمع العراقي الآنية؟

اهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذهِ الدراسة من كونها تحاول معرفة الظروف التي أدت إلى وصول المجتمع العراقي إلى وضعه الراهن، ولماذا أخذ المجتمع يتقلد نموذجاً يناقض حياة الاستقرار والثبات.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة الى التعرف على ماهية الاسباب التي ساعدت على الانفلات السلوكي المؤدي الى (الفوضى)، وتتجلى اهداف الدراسة من خلال ما يلي:

١. محاولة تقصي الأسباب التي جعلت من المجتمع العراقي مجتمعاً فوضوياً .

٢. تحديد أبرز النتائج السلبية لهذه الفوضى على المجتمع العراقي.

منهجية الدراسة:

عمدت الدراسة على الاستعانة بالمنهج الوصفي وهو المنهج الذي يهدف إلى جمع الحقائق والبيانات عن ظاهرة أو موقف معين، مع محاولة تفسير هذه الحقائق تفسيراً كافياً[٢].

ولقد أستخدم الباحث هذا المنهج في جمع الحقائق والمعلومات عن دراستهِ، لغرض التوصل ورصد الحقائق الدالة على انعكاسات ما نحاول دراستهِ مما يحدث من فوضى للمجتمع العراقي.

كما إن البحوث الوصفية لا تبغي فقط ضمن أهدافها مجرد جمع الحقائق، وإنما تهدف إلى تحليل هذه الحقائق تحليلاً دقيقاً ووافياً[٣]، وذلك ما عمدت إليه الدراسة في تحليل كل ما حصلت عليه من حقائق، لغرض معرفة ما أحال المجتمع العراقي إلى وضعه الراهن، فضلا عن ذلك فقد اتجهت الدراسة اتجاهاً تكاملياً ينمي عن ضرورة ملحة لإبراز هذا التكامل والتساند الوظيفي بين النظم الاجتماعية وفق تحليل سوسيوانثروبولوجي لفهم العلاقات والنظم الاجتماعية بطريقة كلية وشاملة، اذ يحاول هذا الاتجاه الجديد في الانثروبولوجيا فهم الناس في ارضهم وموقعهم وثقافتهم ومجتمعهم.

المبحث الثاني:

مظاهر الفوضى واللاأمن في الخطاب الاجتماعي:

تظهر الكثير من الأدبيات ان مفهوم الأمن في اللغة العربية يشير إلى السلامة، والأمن هو ضد الخوف، والأمنه هي الأمن ومنه قوله تعالى "أمنة نعاسا"(سورة آل عمران، الآية ١٥٤) وفي العلوم الاجتماعية يشير المصطلح إلى ظرف تتحقق فيه السلامة أو الضمان المالي الذي هو شكل من أشكال الاستثمار، أي إن المعنى المباشر للأمن يطابق معنى السلامة Safety والغياب التام للخطر المادي أو الاحتماء منه، وهذا هو المعنى الرئيسي الذي ينسب إلى مصطلح الأمن

الوطني National Security من قبل علماء السياسة، كما انه أساس المعنى الذي ينسب لمفهوم أمن الفرد، وقد يشير المصطلح إلى المؤسسات أو الوكالات التي يتركز اهتمامها على أمن الدولة والاستخدام الأحدث والأكثر شمولا لمصطلح الأمن يربط بين غياب القلق النفسي أو الحماية منه.(٤)

ومما تجدر الإشارة إليه، إن مفهوم الأمن ربما يتطابق مع مفهوم الرفاهية وغياب الحاجة المادية، وقد استخدمه علماء الاجتماع والاقتصاديون والمخططون بمعنى الرفاهية، ومن ثم فان الأمن الاجتماعي مفهوم يشير إلى الحماية ضد المخاطر والطوارئ الاجتماعية والتحرر من القلق المتعلق بتلك المخاطر أو الخطوات التي تتخذ لحماية السكان من تلك المخاطر.

لقد ذكر عالم الاجتماع كارل مانهايم(٥) "أن اللاأمن الجمعي هو أحد الأسباب الأساسية لحالة اللا تكامل المفاجئ التي تصيب الاتجاهات المؤسسة أو المبناة اجتماعيا والذي يؤدي إلى انحلال جزئي أو كلي للمجتمع"، ويلاحظ مانهايم إن إحساس السكان البدو باللا أمن تعززه عوامل مثل حالة الجفاف أو الأوبئة التي تصيب الحيوانات أو الهجرة، وهذه الحالة تختلف عن حالة اللا أمن في المجتمعات الحديثة،إذ ميز مانهايم بين ما أسماه باللاأمن غير المنظم واللاأمن المنظم Organized and Unorganized، فانعدام فرص العمل بالنسبة للفرد وتأثير ذلك على إحساسه بالهدف وعدم إرضاء رغباته هو مثال للأول، أما الثاني فيتمثل في تلك الظروف الاجتماعية التي تصبح فيها مصداقية المبادئ والقيم موضع شك وتصير الأيديولوجيات مفضوحة، إنها حالة تدمير لعادات التفكير الراسخة.(٦)

ويلاحظ إن مانهايم تأثر بظروف الحرب الكونية، كما بدا من جانب آخر موجها ببعض التصورات السيكولوجية السائدة في حقل السلوك الجمعي، فالذعر الجمعي Collective Panic يبلغ أقصى مداه حين يدرك الفرد إن حالة اللاأمن، هو ليس مسألة شخصية، بل هو حالة مشتركة بين كتل أو جماهير وحين يبدو له انه لم تعد هناك سلطة اجتماعية قادرة على أن تضع قواعد يقينية تحدد سلوكه.(٧)

يرتبط مفهوم الأمن الاجتماعي بحالات الاضطراب والقلق الذي يتجاوز حدود الفرد، فهو يمثل حالة تمزق وانهيار في نظام العيش من ناحية، كما انه من ناحية أخرى علامة تهيؤ مستجد واستعداد لضروب وأنواع جديدة من السلوك الجمعي، إن حالة القلق هذه تغلب عليها صفة عدم التنظيم ويكون السلوك فيها مرنا وفعالا، من خصائصه النشاط والفعالية، فقد انهارت الروتينيات

المعتادة من النشاط والعمل وأصبح الأفراد في حالة تسيب واستعداد مفرط للتأثر بالحوادث والمنبهات تأثرا عميق.[٨] وإذا كان الذعر تعبيرا عن جمهور خائف فأن الغوغاء جمهور يعبر عن حالة الاعتداء.[٩]

إن مقولة الاجتماعي تعني كل ما يتجاوز حدود الفرد إلى الجماعة ويمس بالتالي العلاقات النمطية أو المبناة Established اجتماعيا، وبالتالي فان فردا يشعر بالتهديد نتيجة عداء شخصي لا يمثل حالة تدخل ضمن مفهوم (الاجتماعي)، غير أن تعدد الأفراد المهددين يعني أن الوضع أصبح متعلقا بدائرة أوسع تتجاوز دائرة الفرد، وذلك لا يعني إننا نهمل كليا ما هو سيكولوجي ونعزله عما هو اجتماعي، فالأمن في أساسه السيكولوجي شعور بالهدوء والطمأنينة والبعد عن القلق والاضطراب، وهو شعور ضروري لحياة الفرد والمجتمع، ومن أهم أسباب اطمئنان المرء على نفسه وماله وثقته باحترام حقوقه وإحساسه بالعطف والمودة ممن يحيطون به.[١٠]ولذلك يركز البعض على مفهوم الضمان الاجتماعي كمرادف لمفهوم الأمن مشيرا إلى أصناف الناس التي تحتاج إلى ذلك الضمان، إن تحقيق تلك الأسباب يتصل في الواقع بقدرة مؤسسات المجتمع على أداء وظائفها.

لقد كان مفهوم الأمن الاجتماعي موضع اهتمام علماء الاجتماع منذ بدايات تأسيسه، حيث لاحظ أوكست كونت الآثار العميقة التي أحدثتها الثورة في المجتمع الفرنسي، وأتضح له إن التيارات العنيفة التي تقذف بالمجتمع لا يمكن أن نردها إلى أسباب سياسية أو اقتصادية بسيطة، بل هي ناشئة عن الاضطراب الخلقي وفساد معايير الرأي العام، وهذا ناشئ بدوره عن الفوضى العقلية، إذ أن كل ما يقود التفكير من اضطراب وفساد لابد أن يتردد صداه في مختلف مظاهر النشاط الاقتصادي، فكان الجهاز الاجتماعي أو الحركة الاجتماعية ترتكز في نهاية تحليلها على التفكير الذي يعتبر في نظره المحور الأساسي الذي تدور حوله كل مظاهر الحياة الاجتماعية، لأن المجتمع ليس بحاجة إلى انسجام المصالح المادية والمنافع المتبادلة فحسب بل هو بحاجة كذلك إلى اتفاق عقلي ووحدة فكرية وذلك لضمان استقراره وتقدمه.[١١]

ولعل من أهم وأعمق المفاهيم ذات الصلة المباشرة بالأمن الاجتماعي هو مفهوم الفوضى المعيارية (اللامعيارية) أو ما يسمى بالانوميAnomie، وتعني هذه الكلمة التي استخدمها عالم الاجتماع الفرنسي أميل دوركايم "حالة اجتماعية تتميز بالتخبط وانعدام الأمن وفقدان المعايير لقوتها الإلزامية كأداة للضبط الاجتماعي"[١٢].

والفوضى او الفوضوية Anarchism مذهب فكري، يعود اساساً في اصوله الى الايديولوجية الفوضوية التي سادت في القرن التاسع عشر، ودعت الى نشر الافكار الاشتراكية الطوباوية التي تزعمها تياران رئيسان هما: تيار الفوضوية الفردية الذي دعي اليه ماكس شتيرنر (١٨٥٦-١٩٠٦)، وتيار الفوضوية الاجتماعية الذي دعي اليه كل من المفكر الفرنسي جوزيف برودون (١٨٦٥-١٩٠٦)، والمفكر الروسي باكوبنتن، وتقوم النظريتان على رفض السلطة بمختلف اشكالها، منطلقين من ان كل تنظيم اداري وقانوني لابد وان يحد من حرية الفرد، لان كل سلطة تقوم على الاكراه يجب محاربتها، لانها تبني وتهدم في وقت واحد، وهو ما يسبب الفوضى العارمة والتفكك والانحلال الاجتماعي.(١٣)

فاللامعيارية هي حالة من عدم الإشباع تنجم عن الإحساس بالتعارض بين الآمال ومستويات الطموح من ناحية، والوسائل المتاحة لتحقيق هذه المستويات من ناحية أخرى، ويلاحظ من مجريات الأحداث في العراق اليوم، إن الكثير من تطلعات أبناء المجتمع قد انفصلت أو كادت تنفصل ليس عن جزئها القديم وذكرياتها التي لاغنى عنها وعن مفردات ومستوى الحياة في الماضي القريب فحسب، وإنما انفصلت أو كادت تنفصل فيها التطلعات عن إمكانيات الفرد والدولة وتقفز فوقها في التطلع إلى أمام، من هنا تعتبر الفوضى المعيارية أحد عوامل انعدام الأمن في المجتمع، وبذلك فإنها تعد أحد منابع الانحراف التي لا تنضب في المجتمع، فالانحراف تهديد وهدم للأمن الاجتماعي، فالإنسان المنحرف يهدم أولا أمنه، وبعدها أو من خلال هدمه لذاته تبدأ عملية هدم اجتماعي للآخرين.(١٤)

ما نريد قوله هنا، ان حالة اللامعيارية التي يمر بها المجتمع، كانت الفكرة المحورية في نظرية دوركايم السوسيولوجية، كما انه استخدمها كأداة نظرية لتحليل الانحراف ولفهم السلوك الإنساني بوجه عام، وقد تبين إن اللامعيارية في نظرية دوركايم، تشير إلى حالة اضطراب تصيب النظام، أو حالة انعدام الانتظام أو التسيب، تنجم عنه أزمات اقتصادية أو كوارث أسرية، في نفس الوقت الذي تؤدي فيه إلى الانحراف، أو قد تشير اللامعيارية إلى حالة تكون العلاقات فيها بين الأعضاء في عملية تقسيم العمل غير منظمة أو غير منسقة في اتصالها مع بعضها البعض، وفي استمرارها واعتمادها المتبادل، ومن ثم تكشف عن مظاهر انحرافيه أو تكون مظهرا للانحراف، وهذا يعني أن اللامعيارية تشير إلى تغير معتمد أو نتيجة لظروف مجتمعية أو جماعية معينة، في الوقت نفسه الذي تؤدي فيه إلى الانحراف فتكون متغيراً مستقلاً.(١٥)

في كل هذه الحالات، توجد الحرب ذاتها حالة من الفوضى الاجتماعية والقلق والتوتر وعدم إرضاء حاجات الأفراد والجماعات... من جانب آخر فان حالة اللاأمن الاجتماعي حين تصبح موضع اهتمام الصحف ووسائل الإعلام الأخرى، وموضوعا لمناقشات الناس وشعورهم بأن الإجراءات التقليدية غير كافية لإرساء حالة الأمن من جديد، حين تصبح كذلك، يمكن القول ان حالة اللاأمن نفسها قد أصبحت مشكلة اجتماعية شاملة وعامة تضم عدة مشكلات اجتماعية فرعية.

في إطار ما تقدم، يمكن القول أن حالة انعدام الأمن الاجتماعي تعني أن الأفراد والجماعات لم يعودوا مطمئنين على ما يعتبرونه مهماً كالنفس والمال والعلاقات الضرورية والسبل المتاحة للمستقبل، إذ صار الناس يشعرون بالتهديد وهي مرحلة أولى تتبعها مرحلة أخرى هي أن مصادر التهديد ليس بالإمكان مواجهتها من قبل الجهات المعنية أو المسئولة عن ذلك، وتتجسد مظاهر الانفلات الأمني اليومي في بغداد خصوصا، أن التهديد قائم، وان الجهة المسئولة لا تستطيع أن ترد أو تمنع أي مظهر من مظاهر الانحراف، بل بدا وبشكل واضح أن الخارجون على القانون يمتلكون القدرة على تحدي أجهزة الأمن ولا يردعهم رادع ولا يحول دون خططهم حائل، في حالة كهذه كيف يتصرف المواطن؟ لا شك انه يشعر بالقلق والخوف ويضطر للقيام بإجراءات شخصية معينة لحماية نفسه أو سيارته أو ممتلكاته الأخرى، تلك هي صورة من صوراللاأمن وهي تنطوي على مضمون مهم جدا هو ان العلاقة المنمطة اجتماعياً والتي تحدد في ضوئها أدوار الجهة الأمنية والمواطنين، تلك العلاقة قد تدهورت وانهارت.

إن حالة اللاأمن إذن هي حالة تدهور وانهيار في نمط العلاقات المبناة اجتماعيا، بحيث لا يكون هناك توقع مشترك للسلوك بين الأفراد والجماعات، بحيث تبدو المؤسسات الرئيسة في المجتمع غير قادرة على أداء مهامها.

واقع حال المجتمع:

تأسيسا على ما تقدم نستنتج ان حالة انعدام الأمن الاجتماعي بكونها تلك الحالة التي تنهار أو تضعف فيها العلاقات المنمطة أو المبناة مؤسسياً مابين الأفراد والجماعات، ويبدو فيها أداء المؤسسات الاجتماعية متدنيا في كفاءته، بحيث يشعر الناس ان حاجاتهم الأساسية لا تحظى بالإرضاء، وان القيم والمعايير التي تنظم علاقاتهم وتحدد وسائلهم وأهدافهم لم تعد كما كانت

عليه، وبذلك تكون جرائم مثل الرشوة وشراء الذمم والتزوير وغش المواد الغذائية دليل (ذكاء) وعنوان (شجاعة) ويكون الشعار السائد هو أن(الجميع يفعل ذلك).

لذا فإن حالة كهذه تعني أن تقاطعاً خطيراً قد حدث بين الوسائل والأهداف، فإذا كان الهدف هو الثروة والغنى، وهو هدف مقبول اجتماعيا، فان وسائله منحرفة، لكن تلك الوسائل لم تقمع بفاعلية او تعالج بحكمة لأن أداء المؤسسات المسئولة عن ذلك غير كفوء.

إن كل نمط مؤسسي من العلاقات الاجتماعية ينطوي على معايير وقيم، أي على وسائل وأهداف، كما أنه ينطوي على ضوابط، ويمكن ملاحظة تلك الأنماط ابتداءاً من علاقة المواطن بقيادة المجتمع العليا وصولا إلى علاقة أبناء الأسرة الواحدة، وهذا يعني أن هناك حالات من الخلل تحدث في جانب معين قد لا تشعر الكثير من الناس بحالة القلق وعدم الاطمئنان، غير أن تلك الحالات حين تنتشر وتتميز بالعمومية فان حالة انعدام الأمن يصبح أكثر وضوحا، وهو ما نشاهده في الشارع العراقي اليوم.

في إطار ما تقدم يمكن القول :

١-ان حالة اللاأمن الاجتماعي هي حالة نسبية وليست مطلقة كما هي حالة الأمن ذاتها، فليس هناك مجتمع امن بالمعنى المطلق للكلمة.

٢-ان عملية إرساء أسس الأمن الاجتماعي تعبر عن مسؤولية مشتركة ابتداء من القمة إلى القاعدة، دون أن يعني ذلك ان الحلقات القيادية في المجتمع، وهي التي تمتلك المعلومات والقدرة على التخطيط واتخاذ القرار تتساوى مسؤوليتها مع مسؤولية المواطن العادي.

٣-ان ضعف كفاءة أداء المؤسسات يعني أن هناك حاجة إلى بدائل مدروسة لمواجهة تهديدات الأمن الاجتماعي.

٤-ان حالة اللاأمن لا تعني الجريمة وحدها، بل تعني أي جانب من جوانب الحياة الاجتماعية تنهار فيه العلاقات المبناة اجتماعيا على أساس من التوقعات المشتركة للأفعال الاجتماعية.

تقوم الحياة الاجتماعية في المجتمع العراقي على أساس التنبؤ والتوقع، وهذا التوقع يتم ضمن المتاح والممكن، فالفرد عندما يتوقع أن يكون سعر اسطوانة الغاز ٦٠٠٠ دينار، وهو في إطار قدرته على الدفع، يشعر بالرضا، لكن إذا أصبح سعرها ١٥٠٠٠ ألف دينارا وهو لا يملك القدرة على دفع هذا المبلغ يشعر أن حاجته لن تكون موضع رضا، وبالتالي يشعر بالقلق والخوف، ولا بد له في حالة كهذه أن يجد مصدرا للتمويل لإرضاء (قيمه) فإذا عمل ساعات إضافية (معيار)

فانه عبر في سلوكه عن وسيلة مقبولة اجتماعيا، أما إذا قبل الرشوة فانه قد استخدم وسيلة غير شرعية (انحراف معياري)، وبالمثل فان نمط العلاقة المقبول حضاريا بين الجماعات العرقية في العراق هو التآخي والتعاون وتكون وحدة العراق هي الهدف (قيمه) والعمل معا، واحترام حقوق كل منها والتزاوج وغير ذلك (معايير) فإذا حاولت جماعة عرقية أن تنفصل مثلا فان هدفها (القيمه) سيكون منحرفا، وحين ترفع السلاح لتحقيق ذلك أو تتعاون مع الأجنبي فان وسيلتها (المعيار) ستكون منحرفة كذلك (انحراف معياري).

ان حالة اللاأمن وفق هذا التصور، هي حالة تدهور وانهيار في نمط العلاقات المبناة اجتماعيا، بحيث لا يكون هناك توقع مشترك للسلوك بين الأفراد والجماعات، وفيها تبدو المؤسسات الرئيسية في المجتمع غير قادرة على أداء مهامها، ان حالة السوق المتذبذبة والمتردية وخصوصا قضايا الوقود والكهرباء تشير الى حالة من اللاأمن، بعد ان باتت تشكل عبئا على ميزانية الأسرة قد يتجاوز نصف الميزانية شهريا.

وإذا كانت المشكلات الاجتماعية إفرازاً لخلل في الضوابط الاجتماعية، فان حالة اللاأمنوالفوضى هي–بكل بساطة– مجموعة من المشكلات متعددة الأوجه تبدو الضوابط الرسمية وغير الرسمية عاجزة كلاً أو جزءاً عن مواجهتها، ويزداد ذلك العجز حين يكون المواطن نفسه غير قادر على الإسهام الطوعي في حل تلك المشكلات متخذاً أسلوب الهروب أو التمرد أو الانكفاء على قيم وطقوس انعزالية.

وإذا كانت الحرب هي المدقق الأعظم لمؤسسات المجتمع كما يرى آرثر مارويك، فهي إذاً اختباراً لمدى كفاءة وفاعلية تلك المؤسسات وقدرتها على الاستمرار في أداء وظائفها في ظل توترات الحرب ومشكلاتها، فان أهم النتائج الأساسية للحرب والاحتلال تتمثل في إسقاط الضوابط الاجتماعية وجعل الفرد ينحرف في تصرفه عن المعايير العرفية المقبولة وبذلك يتجاوز الجندي على سلطة الضبط العسكري ويتجاوز المواطن على القوانين.[١٦]

تنطوي مؤسسات الضبط الاجتماعي على سلطة ذات تركيبة هرمية تبدأ من أعلى مستوى في السلطة، والذي يمثل محوراً فعالاً في حياة المجتمعات، خصوصا التقليدية الأصيلة منها، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن المجتمعات الفعالة ينطوي فيها النموذج المجتمعي على عناصر في الضبط والتحكم تكافئ إمكانات الإنسان الأخرى، فيقابل مركز التحكم وحدة الضبط المجتمعية المتمثلة في الصفوة، وهنا يلعب عنصر القوة أهمية كبرى في تحقيق التوازن، لان الابنية

المجتمعية ليست مجرد توزيع للأدوار بل توزيع لمصادر القوة المجتمعية، ولذلك فان المجتمع الفعال هو ذلك النمط الذي يتميز بدرجة عالية من الإتقان والضبط، والذي يدرك يكتشف المعوقات التي تحول بينه وبين ذلك الإدراك والذي يوفر لأعضائه المزيد من الحرية.

إن خلق بيئة غير آمنة يعني أول ما يعنيه إحداث تأثير سلبي على سلطة التحكم وشل قدرتها على جعل الأفراد يمتثلون للمعايير المقبولة، فهي السلطة القادرة على خلق حالة الامتثال للمعايير الاجتماعية،[١٧]ان فقدان المعايير هي فكرة تقابل فكرة التماسك الاجتماعي، فكما إن الأخير يعتبر حالة من التكامل الإيديولوجي الجماعي فان فقدان المعايير هو حالة من الخلط واللبس وانعدام الأمن.

إن حالة الفوضى واللاأمن الاجتماعي في العراق مهما كانت خطورتها هي في الواقع نتاج الاختلالات البنيوية الناجمة عن ظروف الاحتلال، لذا نجد البعض يحاول أن يضفي حتى على السلوك المنحرف والجريمة صفة تبريرية، بما في ذلك السلوك التدميري الذي طال البنى والمؤسسات العراقية، إن سرقة المصارف ومكاتب الدوائر الرسمية والمستشفيات وسرقة أعمدة الكهرباء وحتى سرقة السيارات وتهريبها خارج القطر، وبذلك تنشأ لدى البعض فلسفة تبريرية لهذا النمط من السلوك المنحرف.

ما نجده اليوم في العراق حالة من الفوضى، وهي بالمعنى العلمي الدقيق انعدام السلطة، وتدهور في آليات التفاعل والشفافية بين قمة الهرم وقاعدته، وكان ابن خلدون قد ذكر في مقدمته الشهيرة (ان كانت الرعايا في مملكتها فوضى دون حكم، والفوضى مهلكة للبشر مفسدة للعمران)،[١٨] (اذن الفوضى وانعدام الأمن هي كل اختلال في أداء الوظائف العضوية الاجتماعية من جراء فقدان أجهزة الدولة أو نقصان في التوجيه أو التنظيم مع ما ينتج عن ذلك من أوضاع)،[١٩]اذاً فان العديد من الدراسات المتعلقة بالأمن الاجتماعي ودولة الرفاه تركز على الوظائف المقصودة واللامقصودة للبرامج الاجتماعية الخاصة، فضلا عن دولة الرفاه بوصفها ظاهرة اجتماعية كلية، وتعد السياسة الاجتماعية التي تتبناها الدولة الأداة الفاعلة لتجسير الصراع بين الطبقات؛ بين جماعات المصالح، بين مختلف نظم التوزيع؛ وكذلك بين جماعات الأكثرية والمهمشة؛ وبين قوى السوق والحاجات الإنسانية، ولكنها في الوقت نفسه تعد وسيلة لشرعنه المؤسسات السياسية والاقتصادية، لذا فإنها تسهم وتحدد المسارات التي من خلالها تنظم حركة المجتمع وترسم الخطوط والمسافات التي يمكن ان يقبلها المجتمع دون وقوع الانفجارات والنزاعات.[٢٠]

إن معترك السياسة الاجتماعية ربما يظل الميدان الدائم الذي لا يقتصر على المؤسسات السياسية، ولكن السياسة الاجتماعية قد تكون بعيدة عن كونها أداة فاعلة لتجسير تلك الأنواع من الصراع، والتي تظهر متأصلة في جميع المجتمعات، تلك الصراعات يمكن امتصاصها ومعالجتها جزئيا من خلال البرامج الاجتماعية، لذا فإن معظم تلك الصراعات تمتد وبمختلف الطرق لتتدخل في تنظيم البرامج الاجتماعية وتمارس ضغطاً مستمراً على أهداف السياسة ومضامين تلك البرامج، إن البرامج الاجتماعية يمكن أن تعالج تلك الضغوط بطرق مختلفة، وان بعض البرامج تصبح متغيرة إلى المدى الذي لا تعد تنمية السياسة الاجتماعية فيه إلا حالة رمزية تختلف خدماتها المقدمة بشكل تام عن الأهداف المقصودة.

إن جل ما تستهدفه تلك البرامج هو التخفيف من الضغوط المفروضة عليها، بينما تشكل استمراريتها ووجودها أساسا لشرعية أهداف تلك المصالح والقوى، وأن بعض البرامج تحقق التكامل للمصالح الأساسية بطرق وأساليب متعددة إلى الحد الذي تصبح فيه البرامج التي من خلالها يمكن تحقيق الأهداف، بينما الأخرى تحقق عمليات الاندماج للمصالح لتجنب وقوعها في دائرة النقد والاتهام.

المبحث الثالث:

خلاصة واستنتاجات:

من كل ما سبق نخلص الى ان جوهر ما يعيشه المجتمع العراقي اليوم ليس في الحقيقة الا فوضى على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية متمثلة في فقدان الامن والاستقرار، وان المصدر الفعلي للفوضى في مختلف الاحوال هو الخلاف حول مبادئ التنظيم القائم في المجتمع وحول القيم التي يستند اليها ذلك التنظيم، وغالباً ما تنمو نتيجة لذلك نزعات وافعال وسلوكيات فوضوية وتنمو معها قيم ومعايير ورموز تشرعن سلوك الفوضى بمسوغات ومبررات اجتماعية وثقافية عديدة، وعلى وفق هذا التصور فان مصادر الفوضى هي انعكاس حقيقي لما هو سائد في الحياة الاجتماعية من مظاهر سلبية تساعد على انتاج او اعادة صور مختلفة من الفوضى في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن ذلك فان من اسباب مظاهر الفوضى في المجتمع عسكرة المجتمع العراقي مما سبب التوتر العام الذي ساد المجتمع العراقي بسبب التعايش مع الحروب التي مرت على العراق والتنازع واستخدام اسلوب القوة واستعراضها.

ولمواجهة مظاهر الفوضى في المجتمع العراقي يجب بناء دولة المؤسسات ليتسنى لقادة البلد توزيع الثروة على اساس عادل للتخلص من السلبيات التي ترسبت في مؤسسات الدولة، وضرورة تطوير النظام القضائي والاصلاح الاداري واعتماد مبدأ الكفاءة المهنية والروح الوطنية والعدالة الاجتماعية في توفير الوظائف العامة، فضلاً عن بناء المؤسسة العسكرية بناءً علمياً وفنياً وابعادها عن محيط المحاصصة السياسية وحصر السلاح بيد الدولة.

هوامش الدراسة:

[١]- مازن مرسول محمد، سيسيولوجيا الازمة- المجتمع العراقي انموذجاً، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، مقدمة الى قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص١.

[٢]- د. عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، ط٢، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٩٨، ص٢١٣ .

[٣]-المصدر نفسه، ص٢١٣ .

[٤]- د. فؤاد ابو حطب ود. محمد سيف الدين فهمي، معجم علم النفس والتربية، ج١، الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية، القاهرة، ١٩٨٤، ص١٤.

[٥]-Mannheim, K., Type of Rationality , in Mills, C. W. (ed.), "Image ofMan" N.Y, ١٩٦٢, PP.٦١٥-٦١٧.

[٦] -Ibid, P.٥١٨.

[٧] -Ibid, P.٥١٩.

[٨]- د. حاتم الكعبي، السلوك الجمعي، ، مطبعة الديوانية، العراق، ١٩٧٣، ص١٦٢.

[٩] -Park, R." On Social Control and Collective Behavior", Chicago, ١٩٦٧,p.٢٦٦.

[١٠]- إبراهيم مدكور، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥، ص٦٦.

[١١]- د. مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه، الكتاب الثالث، ، الدار القديمة، القاهرة، ١٩٦٦، ص٦.

[١٢]- د. محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٩، ص٢٣.

[١٣]- ابراهيم الحيدري، سيسيولوجيا العنف والارهاب، ط١، دار الساقي، بيروت، لبنان، ٢٠١٥، ص٤٠.

[١٤]- د. سامية محمد جابر، علم الاجتماع المعاصر،دار النهضة، بيروت، ١٩٨٩، ص١٤.

[١٥]- د. سامية محمد جابر، الفكر الاجتماعي،: دار العلوم العربية، بيروت، ١٩٨٩، ص٢٦٤.

[١٦]- ارثرمارويك، الحرب والتحول الاجتماعي في القرن العشرين، ترجمة سمير الجلبي، دار المأمون، بغداد، ١٩٩٠، ص٣٢.

[١٧]- د. سامية محمد جابر، علم الاجتماع المعاصر، المصدر السابق، ص٥٥.

[١٨]- عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة إبن خلدون، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٢، ص٤٠٧.

[١٩]- إبراهيم مدكور، معجم العلوم الاجتماعية، المصدر السابق، ص٤٥٤.

[٢٠]-Flora, P. and Heidenheimer, A. J, eds, The Development of Welfare State in Europe and America, London: Transaction Books١٩٨١, p.٨٨.

Sources and References

١- Abd al-RahmanIbnKhaldun, Introduction to IbnKhaldun, Lebanese Book,Beirut, ١٩٨٢.

٢- Arthur Marwick, War and Social Transformation in the Twentieth Century, translated by Samir Chalabi, Dar Al-Mamoun, Baghdad, ١٩٩٠.

٣- Dr. Abdul Basit Muhammad Hassan, The Origins of Social Research, ٢nd edition, Wahba Library, Cairo, ١٩٩٨.

٤- Dr. Fouad Abu Hatab and Dr. Mohamed Seif El-Din Fahmy, A Dictionary of Psychology and Education, Part ١, The General Authority for Prince's Press Affairs, Cairo, ١٩٨٤.

٥- Dr. Hatem Al-Kaabi, Collective Behavior, Diwaniya Press, Iraq, ١٩٧٣.

٦- Dr. Mohamed AtefGhaith, Sociology Dictionary, the Egyptian General Book Authority, Cairo ١٩٧٩.

٧- Dr. Mustafa Al-Khashab, Sociology and Schools, Book Three, The Old House, Cairo, ١٩٦٦.

٨- Dr. Samia Muhammad Jaber, Contemporary Sociology, Dar Al-Nahda, Beirut, ١٩٨٩.

٩- Dr. Samia Muhammad Jaber, Social Thought: The Arab Science House, Beirut, ١٩٨٩.

١٠- Flora, P. and Heidenheimer, A. J, eds, The Development of Welfare State in Europe and America, London: Transaction Books, ١٩٨١.

١١- Ibrahim Al-Haidari, The Physiology of Violence and Terrorism, ١st Floor, Dar Al-Saqi, Beirut, Lebanon, ٢٠١٥.

١٢- Ibrahim Madkour, Dictionary of Social Sciences, The Egyptian General Book Authority, Cairo, ١٩٧٥.

١٣- Mannheim, K., Type of Rationality , in Mills, C. W. (ed.), "Image ofMan" N.Y, ١٩٦٢.

١٤- MazenMarsoul Mohammed, Crisis Psychology - Iraqi Society as a Model, PhD thesis (unpublished), submitted to the Department of Sociology, College of Arts, University of Baghdad, ٢٠٠٨.

١٥- Park, R." On Social Control and Collective Behavior", Chicago, ١٩٦٧.

Manifestations of chaos in Iraqi society
Socio-anthropological vision

Assistant Professor Dr. Abdullah Saleh Ali Khalaf
Tikrit University / College of Arts / Department of Sociology

Abstract:

Those who follow the path of life and history of Iraqi society may have doubts about its exposure to crises and disasters that may have blown up many of its foundations, because this society has its legacy, history, men and its goods, which may not be ravaged by this huge amount of valuable and material stock any crisis or storm, There was not a period of time before it, and after it, political, social, economic and cultural crises won over this society, which made the Iraqi society a chaotic and unstable society in some of its cases, and it lives in a security vacuum and a vicious circle that may make it unable to negotiate, leap and settle again.The study revolves around the issue of security and insecurity, as the first represents the antithesis of chaos, and the second is synonymous with it. This study included the problem of the manifestations of chaos in Iraqi society, with definitions of chaos and social security ending with the outcome of that phenomenon from a bitter state of Iraqi society.